كلمة

معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي

السيد حسين إبراهيم طه

بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

مقر الأمم المتحدة، جنيف

29 نوفمبر 2024 م

سعادة السيدة، اتيانا فالوفايا، المديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في جنيف

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

اسمحوا لي، بداية، أن أعرب عن تقدير منظمة التعاون الإسلامي للأمم المتحدة ولجانها وأجهزتها المختلفة، وخاصة لجنة الأمم المتحدة لممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، ورئيسها السفير شيخ نيانغ وأعضائها الموقرين، لما يقومون به من جهد فعال لدعم قضية فلسطين وتعزيز التضامن الدولي مع حقوق الشعب الفلسطيني.
نلتقي مجددا في هذا اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ظل أوضاع خطيرة تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة وخصوصا قطاع غزة نتيجة ما يرتكبه الاحتلال الإسرائيلي من جرائم العدوان العسكري والابادة الجماعية والتجويع والحصار والتهجير القسري والتدمير العشوائي والتطهير العرقي والاستيطان الاستعماري والارهاب المنظم، وذلك امتدادا لعقود من الظلم والاضطهاد الذي يشكل انتكاسة لقيم الحرية والعدالة وانتهاكا صارخا لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

وقد أكدت المنظمة موقفها، في هذا الصدد، في القرار الصادر عن القمة العربية والاسلامية غير العادية التي انعقدت في الرياض يوم 11 نوفمبر 2024 بشأن خطورة استمرار وتوسع دائرة هذا العدوان الإسرائيلي المفتوح على فلسطين ولبنان، بما يهدد الأمن والاستقرار في المنطقة برمتها، وجددت دعوتها الى المجتمع الدولي، و خصوصا مجلس الامن الدولي، لتحمل مسؤولياته تجاه ضرورة وقف هذا العدوان بشكل فوري وكامل، باعتباره جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وضمان إيصال المساعدات الإنسانية والاحتياجات الأساسية إلى قطاع غزة وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة

إن هذه التطورات الراهنة في قطاع غزة لا يمكن أن ينظر لها بمعزل عن الإرهاب المنظم والاعتداءات الخطيرة التي يرتكبها المستوطنون المتطرفون بحماية قوات الاحتلال الاسرائيلي في الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس، فضلا عن الاجراءات الإسرائيلية غير الشرعية لتغيير تركيبتها الديمغرافية وطمس هويتها العربية. ونؤكد أنه لا سيادة للاحتلال الاستعماري الاسرائيلي غير الشرعي على مدينة القدس ومقدساتها، باعتبارها جزء لا يتجزأ من الارض الفلسطينية المحتلة عام 1967 وعاصمة دولة فلسطين.

وإذ نحذر من محاولات سلطات الاحتلال الإسرائيلي ومجموعات المستوطنين المتطرفين المساس بالواقع التاريخي والقانوني للمقدسات الإسلامية وخصوصا المسجد الاقصى المبارك، فإننا نؤكد أن ذلك يشكل اعتداءاً على الحقوق الدينية الثابتة للمسلمين في جميع أنحاء العالم، ويمثل انتهاكاً لحرية العبادة ولحرمة الأماكن المقدسة؛ ومن شانه أن يغذي التطرف والعنف والعنصرية ويعرض الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم للخطر.

كما نتابع بقلق بالغ اجراءات الاحتلال الإسرائيلي واستهدافها لوجود وكالة الأونروا التي تضطلع بدور حيوي في توفير الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، وتمثل شاهدا على التزام ومسؤولية المجتمع الدولي الدائمة تجاه قضيتهم، وركيزة للسلم والاستقرار الإقليمي. ونؤكد في هذه المناسبة على ضرورة وقوف المجتمع الدولي الى جانب وكالة الأونروا ودعمها سياسيا وماليا.

السيدات والسادة،

إن الخروج من الأزمة الراهنة يتطلب إعمال الإرادة السياسية للمجتمع الدولي، دولا ومنظمات، تجاه تحويل مواقفنا السياسية إلى إجراءات عملية وفاعلة لضمان التزام الاحتلال الاسرائيلي بواجباته وفقا لقرارات الشرعية الدولية، والعمل على إنهاء الاحتلال والاستيطان غير الشرعي، وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وتوسيع الاعتراف بدولة فلسطين وحقها في العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وتنفيذ حل الدولتين.

وتجدد منظمة التعاون الإسلامي، في الختام، على دعمها الثابت والمطلق لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، بما في ذلك تجسيد إقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، استنادا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة خاصة قرار الجمعية العامة الأخير بشأن فتوى محكمة العدل الدولية، ومبادرة السلام العربية.

وشكرا لكم.